

Distr.: General  
25 May 2022

Original: Arabic

الجمعية العامة  
مجلس الأمنمجلس الأمن  
السنة السابعة والسبعونالجمعية العامة  
الدورة السادسة والسبعون  
البنود 35 (أ) و 38 و 66 و 111 من جدول الأعمال  
منع نشوب النزاعات المسلحة  
الحالة في الشرق الأوسط  
بناء السلام والحفاظ على السلام  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدوليرسالتان متطابقتان مؤرختان 25 أيار/مايو 2022 موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة  
مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن ألفت عنايتكم إلى الممارسات العدوانية والتصريحات الخطيرة التي صدرت مؤخراً عن مسؤولين أتراك، في مقدمتهم رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، حول إنشاء ما يسمى "منطقة أمنة" بعمق ثلاثين كيلومتراً داخل الأراضي السورية في الشمال، وعزم قوات الاحتلال التركي إنشاء مستعمراتٍ في هذه المناطق السورية، وشن عملٍ عسكري في عمق الأراضي السورية، لفرض هذه الإجراءات غير الشرعية.

وإن العدوان والاحتلال والتطهير الديمغرافي هو التوصيف القانوني والواقعي الوحيد الذي ينطبق على الوجود التركي غير الشرعي على الأراضي السورية. وتحفظ بلادي بحقها في اتخاذ كل ما يلزم من إجراءاتٍ ينص عليها الميثاق والقانون الدولي من أجل إنهاء ممارسات العدوان والاحتلال والتطهير العرقي التي يرتكبها النظام التركي.

وإن ما يقوم به النظام التركي لإنشاء ما يسمى "منطقة أمنة" على الأراضي السورية هو عملٌ من أعمال العدوان، وهو نشاطٌ استعماري تسعى من خلاله حكومة رجب طيب أردوغان إلى إنشاء بؤرةٍ متعجزة داخل سورية، وإلى الاستمرار في رعاية وتسليح وتشغيل تنظيماتٍ إرهابية مسلحة لاستخدامها ضد الشعب السوري، بما يخدم الأجندة المتطرفة التي يتبناها النظام التركي والتي باتت تشكل خطراً كبيراً ومستقلاً على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.



وإن أية إجراءات أو أنشطة مارستها أو تُمارسها حكومة النظام التركي على الأراضي السورية، وفي مقدمتها تطبيقها لسياسة التطهير العرقي في الأراضي السورية المحتلة، هي أفعالٌ غير شرعية ولاغية ولا يترتب عليها أي أثر قانوني أو واقعي، بل وترقى إلى توصيفها بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كونها قائمة على العدوان والاحتلال، وعلى ممارسات التطهير العرقي والاجتماعي، وعلى طرد السكان الأصليين وتهجيرهم من بيوتهم ومناطقهم، وعلى الاستيلاء على ممتلكاتهم وبيوتهم وأراضيهم، وعلى تهديد حياتهم ومستقبلهم.

وتشدد الجمهورية العربية السورية على أن سيادة واستقلال وسلامة ووحدة أراضيها التي أكدت عليها جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوضع في بلادي، يجب ألا تكون ورقة ابتزازٍ وتفاوض بين نظامٍ سياسيٍ راديكاليٍ يحكم تركيا ويُهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وبين حلف الناتو الاستعماري الذي يسعى بشكلٍ غير مسؤولٍ إلى توسيع دائرة النزاع ليمتد إلى هذه المنطقة من العالم.

وتُحذّر الجمهورية العربية السورية حكومات الدول المشاركة في هذا المشروع، وكذلك الأفراد والمنظمات غير الحكومية والدولية، من العواقب القانونية الناجمة عن الانخراط في تمويل المشاريع والبرامج التي تنفذها حكومة الاحتلال التركي على الأراضي السورية المحتلة، وتحتفظ بحقها في اتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية تضمن تحقيق المساءلة والملاحقة والتعويض عن الممارسات التي يرتكبها الجانب التركي وكل قوة محتلة وكل طرفٍ يتعاون معهما في تنفيذ وتسهيل وتمويل ممارسات العدوان على الممتلكات العامة والخاصة في الأراضي السورية المحتلة. كما تُحذّر سورية عملاء الاحتلال الأمريكي في الشمال الشرقي من البلاد من مغبة إعطاء أي ذرائع وهمية للنظام التركي لتبرير سياساته ومخططاته الاستعمارية في سورية.

وتدعو بلادي، الجمهورية العربية السورية، الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى متابعة هذا الموضوع الخطير بكل جدية، وإلى عدم التجاوب مع ممارسات النظام التركي الابتزازية ولا السكوت عنها. كما تدعو سورية الأمين العام للأمم المتحدة إلى دراسة التأثير الخطير لهذه الممارسات على مساعيه ومساعي مبعوثه الخاص إلى سورية.

وسأكون ممتناً في حال إصدار هاتين الرسالتين المتطابقتين كوثيقةٍ من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 35 (أ) و 38 و 66 و 111 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بسام صباغ

المندوب الدائم

السفير